|  |  |
| --- | --- |
| **مؤتمر المندوبين المفوضين (PP-22) بوخارست، 26 سبتمبر - 14 أكتوبر 2022** |  |
|  |  |
|  |  |
| الجلسة العامة | **الوثيقة 77-A** |
|  | **2 سبتمبر 2022** |
|  | **الأصل: بالإنكليزية** |
|  |  |
| جمهورية الأرجنتين/أستراليا/كندا/الولايات المتحدة الأمريكية/ جمهورية باراغواي | |
| مقترحات بشأن أعمال المؤتمر | |
| مشروع قرار جديد بشأن تشجيع مشاركة الصناعة في أعمال الاتحاد | |
|  | |

الغرض

يتمثل هدف الإدارات الموقعة في اقتراح مشروع قرار جديد بشأن تشجيع مشاركة الصناعة في أنشطة الاتحاد عبر القطاعات الثلاثة، حسب الاقتضاء.

وتستند الإدارات الموقعة إلى المبادرات المتخذة في قطاع تقييس الاتصالات، بما في ذلك تنظيم اجتماعات كبار مسؤولي التكنولوجيا/الرؤساء التنفيذيين (CTO/CXO) على المستوى التنفيذي، لتحديد القضايا الناشئة في مجال التقييس ومناقشتها، فضلاً عن المناقشات رفيعة المستوى التي جرت في قطاع تنمية الاتصالات بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع خلال اجتماعات كبار مسؤولي التنظيم (CRO) وحوار قادة الصناعة (ILD).

ويقوم مشروع القرار على أهمية تعزيز التناسق بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات لضمان مراعاة جميع وجهات النظر.

ADD ARG/AUS/CAN/USA/PRG/77/1

مشروع القرار الجديد [ARG/AUS/CAN/USA/PRG-1]

تشجيع مشاركة الصناعة في أعمال الاتحاد

إن مؤتمر المندوبين المفوضين للاتحاد الدولي للاتصالات (بوخارست، 2022)،

إذ يذكِّر

*أ )* بالمادة 1 من دستور الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن تشجيع مشاركة الكيانات والمنظمات في أنشطة الاتحاد وزيادة هذه المشاركة، وتعزيز التعاون والشراكة بين هذه الكيانات والمنظمات والدول الأعضاء بغية بلوغ الغايات الإجمالية المنصوص عليها ضمن أهداف الاتحاد؛

*ب)* بالمادة 3 من دستور الاتحاد بشأن حقـوق وواجبات الدول الأعضاء وأعضاء القطاعات التي تنص في الرقم 28A على ما يلي: "يحق لأعضاء القطاعات أن يشاركوا مشاركة كاملة في أنشطة القطاع الذي هم أعضاء فيه"؛

*ج)* بالمادة 19 من دستور الاتحاد المتعلقة بمشاركة كيانات ومنظمات أخرى غير الإدارات في أنشطة الاتحاد؛

*د )* بالبند رقم 126 من دستور الاتحاد، الذي يشجع مشاركة الصناعة في تنمية الاتصالات في البلدان النامية[[1]](#footnote-1)؛

*هـ )* بالقرار 14 (المراجَع في أنطاليا، 2006) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن الاعتراف بحقوق جميع أعضاء قطاعات الاتحاد وواجباتهم، الذي يقدم مزيداً من التفاصيل عن حقوق أعضاء القطاعات وواجباتهم، مع الإشارة إلى أن هؤلاء الأعضاء "يجوز لهم المشاركة في جميع أنشطة القطاع المعني، باستثناء المشاركة في التصويت الرسمي وفي بعض المؤتمرات المخوّلة إبرام المعاهدات"؛

*و )* بالقرار 122 (المراجَع في غوادالاخارا، 2010) بشأن الدور المتطور للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات، الذي يؤكد الأهمية البالغة التي يكتسيها عمل الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تقييس الاتصالات بشكل وثيق فيما بينهم، بطريقة استباقية وبالتعاون فيما بينهم وباستشراف المستقبل، مع مراعاة مسؤولية كل طرف وأهدافه، عملاً على تعزيز قطاع تقييس الاتصالات وتطويره باستمرار؛

*ز )* بالقرار 209 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن تشجيع مشاركة الشركات الصغيرة والمتوسطة في أعمال الاتحاد؛

*ح)* بالقرار 123 (المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين، بشأن "سد الفجوة التقييسية بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة"؛

*ط)* بالقرار 68 (المراجَع في جنيف، 2022) للجمعية العالمية لتقييس الاتصالات بشأن "الدور المتطور لدوائر الصناعة في قطاع تقييس الاتصالات"، الذي سلّط الضوء على الإجراءات التي اتخذها مدير مكتب تقييس الاتصالات لعقد اجتماعات لكبار المسؤولين التنفيذيين في القطاع الخاص لمناقشة مشهد التقييس وتحديد أولويات المعايير وسبل تلبية احتياجات القطاع الخاص وتنسيقها على نحو أفضل؛

*ي)* بالقرار 71 (المراجَع في كيغالي، 2022) للمؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات، بشأن "تعزيز التعاون بين الدول الأعضاء وأعضاء قطاع تنمية الاتصالات للاتحاد الدولي للاتصالات والمنتسبين إليه والهيئات الأكاديمية المنضمة إليه وتطوُّر دور القطاع الخاص في قطاع تنمية الاتصالات بالاتحاد"، الذي أشار إلى "النتائج الممتازة المحققة من خلال المناقشات رفيعة المستوى بين الدول الأعضاء وأعضاء القطاع أثناء اجتماعات كبار موظفي التنظيم (CRO) وحوار قادة الصناعة (ILD)"، والذي شدد على "أنه ينبغي مواصلة اتخاذ الخطوات اللازمة لتهيئة بيئة تمكينية على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية لتشجيع أعضاء القطاع على التطوير والاستثمار في قطاع الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات"،

وإذ يضع في اعتباره

*أ )* الغاية 5 من الخطة الاستراتيجية للاتحاد للفترة 2023-2020 (القرار 71، المراجَع في دبي، 2018) لمؤتمر المندوبين المفوضين بشأن "أهمية الشراكات" وبشأن "الحاجة إلى تعزيز المشاركة والتعاون بين الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية والهيئات الأكاديمية والمجتمعات التقنية"؛

*ب)* أن ابتكار ونمو الصناعة يتحققان من خلال بناء القدرات، ومن خلال الاستفادة من أفضل الممارسات القائمة، ومن خلال اكتساب المعرفة في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك المعايير والتقارير التقنية ذات الصلة؛

*ج)* أنه ينبغي للاتحاد أن يستفيد من قدرته على العمل كمنصة للتعاون والتفاهم المتبادل بين الإدارات ودوائر الصناعة عبر المجموعة الواسعة من أنشطة الاتحاد،

وإذ يقر

*أ )* بأن بعض مناطق الاتحاد تشهد انخفاضاً مستمراً في مشاركة الصناعة؛

*ب)* بأن بعض الدول الأعضاء قد أعربت عن رغبتها في رؤية مشاركة أوسع نطاقاً للأعضاء من دوائر الصناعة في أعمال الاتحاد،

يقرر أن يكلف الأمين العام

1 بالنظر في مجموعة كاملة من التدابير للنهوض بأوجه التوافق بين الصناعة والدول الأعضاء وتعزيزها للوفاء بغايات الاتحاد وأهداف الخطة الاستراتيجية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، ما يلي:

• تحديد السبل التي تمكِّن الاتحاد من تحقيق رؤية مشتركة للمستقبل في إطار شراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الحفاظ على مصداقيته الدولية وتعزيزها من خلال تحديد أدوار كل من هذه الشراكات بشكل أوضح؛

• تحديد السبل التي تمكِّن أعضاء القطاعات والأعضاء المنتسبين من تعزيز مشاركتهم في أي من قطاعات الاتحاد الثلاثة؛

• تحديد السبل التي تمكِّن أعضاء القطاعات والأعضاء المنتسبين من إضفاء قيمة إضافية على حوار الاتحاد والتحسين من جودته، بما في ذلك في عملية التقييس التي يضطلع بها،

2 باتخاذ الإجراءات الضرورية والملائمة لتنفيذ هذا القرار، من خلال ما يلي:

• تنظيم ورش عمل منتظمة بالتعاون مع دوائر الصناعة للحصول على تعليقات بشأن كيفية تحسين المشاركة في أعمال الاتحاد؛

• توسيع نطاق اجتماعات المديرين التنفيذيين لدوائر الصناعة الذين يمثلون وجهة نظر متنوعة عبر جميع قطاعات الاتحاد للمساعدة في تحديد أولويات ومواضيع التقييس وتنسيقها،

يدعو مجلس الاتحاد

إلى دعم تنفيذ هذا القرار،

يدعو الدول الأعضاء في الاتحاد

إلى إبلاغ دوائر الصناعة لديها بهذا القرار ودعمها وتشجيعها على الانضمام إلى الاتحاد والمشاركة في أنشطته.

ـــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــــ

1. تشمل أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. [↑](#footnote-ref-1)